إيضاحات ومقترحات مختصرة

سبل تنفيذ رؤية الحكم المحلي كامل الصلاحيات

كنت قد عرضت في مقالي المنشور بهذه الصحيفة يوم الثلاثاء الماضي بعنوان (رؤية في الحكم المحلي كامل الصلاحيات) بعض الأفكار الأساسية لهذا المشروع .. وقد اتصل بي عدد كبير من الأصدقاء من داخل الوطن وخارجه بقصد استيضاح هذا المشروع الذي كنت قد أشرت في نهاية المقال إلى أنّه بحاجةٍ إلى نقاش وإغناء.

واليوم أجدني ملزماً بتوضيح بعض الجوانب في هذا المشروع الذي أراه ضرورياً لمعالجة بعض المشاكل الراهنة ولا يعني ذلك إغلاق باب النقاش لتقديم المزيد من الأفكار التي من شأنها الإسهام في إثراء المناقشات الدائرة حول قضية الحكم المحلي.

محمد صالح هدران □

أولاً : البناء المؤسسي للحكم المحلي في المحافظة (الإقليم) :

- النظر في تحديد هوية الحكم على مستوى المراكز (ويقصد بذلك هو نظام برلماني أو رئاسي فيدرالي أو مركزي غير فيدرالي).
- الهيئات التشريعية والاستشارية على مستوى المركز وبقية تكوينهما وتمثيل الأقاليم فيهما والنسبة المكوّنة للإقليم في هذه الهيئات.

المجلس المحلي كامل الصلاحيات (الحكومة المحلية) للإقليم - المحافظة تمارس صلاحياتها الكاملة والتي يحددها القانون.

- الهيئات القضائية على مستوى المركز الإقليم : ونقصد بذلك العلاقات التي تنظم هيئات القضاء في المركز والإقليم وتنظم صلاحيتهما.
- تحديد النطاق الجغرافي التوافقي لكل محافظة أو إقليم (ونقصد بذلك بأنّه لابد من تحديد النطاق الجغرافي بما يتناسب مع المكان الجغرافي والكثافة السكانية والثقافة المجتمعية للإقليم)، بطريقة تتوافق عند صياغة القانون الخاص بالمحافظات أو الأقاليم حتى لو أدى ذلك إلى إ جراء الاستفتاء على مقترح مكوّنات الأقاليم أو المحافظة لما قبل إنشاء التكوين الجديد.
- تحديد العدد الكمي للهيئات الحكومية على مستوى الإقليم وفروعه ويُقصد بذلك تحديد عدد أعضاء الهيئة التنفيذية (الإدارية للمجلس المحلي) في الإقليم والمديرية، وما إلى ذلك لإصدار القوانين المنظمة لكيفية انتخاب رؤساء هذه الهيئات وتسيير أعمالها وعلاقاتها بالمركز والجهة المناطة بالإشراف ومراقبة أعمالها من قبل المركز.
- تحديد الصلاحيات المقوننة وتنظيم العلاقات بما هو خاص بالمراكز ولما هو خاص بالإقليم - المحافظة في مختلف القضايا المكوّنة لحياة المجتمع في الإقليم، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من قضايا المجتمع.
- تحديد النسب التمثيلية لممثلي الإقليم في الهيئات المركزية التنفيذية والتشريعية والقضائية.
- تحديد حصص الإقليم والمركز من الثروة المتوافرة والمكتشفة في الإقليم، وتحديد الموارد المحلية الكاملة للإقليم.
- تحديد الصلاحيات الخاصة بالإدارة المركزية المتواجدة في الإقليم وتنظيم العلاقات التكاملية فيما بين هذه الإدارات المركزية وإدارات الحكومة المحلية.
- تحديد وقوننة صلاحيات الهيئات الحكومية المحلية فيما يخص تنظيم وإصدار اللوائح والقوانين الخاصة بالإقليم بحيث لا يتعارض مع اللوائح والقوانين الصادرة عن المركز أي إجراء التوفيق بينهما بحيث لا يؤدي إلى تعارض فيما بينهما.
- تكوين المجلس القضائي المحلي للإقليم (المصغر) المستقل الذي يكون قد انتخب من قبل المجلس المحلي وممثلي الإقليم في المجلس التشريعي والاستشاري ويكون ترشيحهم من الهيئة التنفيذية (الإدارية) للمجلس بإجازة الترشيح من قبل المجلس الأعلى للقضاء في المركز والذي يتولى الإشراف ومراقبة عملية الانتخاب وفق القوانين المنظمة لذلك.
- المسائل والمهام التي يحددها القانون في اختصاص السلطة الكاملة للمجلس المحلي للإقليم - المحافظة ... يُمارس المجلس كافة السلطات الكاملة لتنفيذها وفق اللوائح والقوانين المنظمة لذلك في المركز ويتم مراقبة مستوى التنفيذ من الهيئة الرقابية في المجلس المحلي على أعمال المجلس والحكومة المحلية.
- الهيئة الرقابية هي تلك الهيئة التي يتم انتخابها ضمن تكوينات المجلس المحلي في الإقليم - المحافظة والهيئة الرقابية المنتخبة هي رديفة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ويحدد القانون تنظيم العلاقة بينهما بهدف تعزيز عملهما الرقابي.
- هيئة التخطيط هي الهيئة التي تنتخب من أعضاء المجلس ضمن تكوينات المجلس (التنفيذية والرقابية والتخطيط) وتقوم هيئة التخطيط برسم البرامج والخطط المحلية التي بالضرورة تتوافق مع خطط المركز في التنمية الاقتصادية المحلية وتنمية القدرات البشرية ووضع الإستراتيجيات الاقتصادية وفق إحصاءات ودراسات دقيقة وفقاً والإمكانيات المتاحة القابلة للتنفيذ ورسم سياسة الاحتياج من القوى العاملة واستيعاب المخرجات التعليمية والتخطيط للتخصصات النادرة التي يجب أن تتوافر لسد حاجة سوق العمل في الإقليم - المحافظة ويوافق المجلس المحلي على خطط هيئة التخطيط بداية كل سنة مالية قبل إعداد الموازنة السنوية.
- المجلس المحلي الموسع الذي يمثل كل المديريات يتولى المصادقة والإجازة على الموازنة وخطط وبرامج هيئة التخطيط .. وهيئة التخطيط لا تلغي مهام واختصاص وزارة التخطيط المحلية بل تعمل على استيعاب وإدراج خطط الوزارة في خططها لتجنب الانفراد بالتخطيط حتى لا يؤدي إلى بروز السلبيات وسوء تخطيط.
- رئيس المجلس المحلي هو رئيس الإقليم (المحافظة) من أبناء المحافظة يتم انتخابه من قبل سكان الإقليم (المحافظة) وفقاً للقانون المحدد لذلك ويقوم رئيس الإقليم بتكليف نائبه المنتخب بتشكيل الحكومة المحلية للوزارات المحلية المحددة وفقاً للقانون واللوائح المنظمة لذلك وتتم المصادقة بمنح الثقة لها من قبل المجلس المحلي المنتخب ووفق ما يحدده القانون، كما أنّ رئيس الإقليم هو في الوقت نفسه رئيس المجلس والهيئة التنفيذية التي يحدد قوامها ولجانها المتخصصة القانون الخاص بالحكم المحلي الكامل الصلاحيات هي المناط بها العمل الإشرافي على الوزارات المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التدخل في شؤون الوزارات المحلية ويحدد العلاقة بينهما القانون الخاص بذلك.
- يتولى رئيس الإقليم مسؤولية الإشراف على عمل هيئة التخطيط وتعمل الحكومة المحلية على القيام بإدراج خططها وبرامجها القصيرة والبعيدة ضمن البرنامج العام للحكومة المحلية على أن تتوافق تلك البرامج والخطط مع الخطة العامة المركزية وأن تعمل لجنة التخطيط المحلية في الهيئة التنفيذية في المجلس على استيعاب اتجاهات الخطة العامة الصادرة من هيئة التخطيط.
- يتم انتخاب المجلس المحلي للمديرية وفق قانون تنظيم السلطة المحلية في الإقليم من أبناء المديرية ويتم تشكيل اللجان التخصصية التي تتولى الإشراف على فروع الوزارات المحلية ولجنة التخطيط هي التي تتولى رسم خطط المديرية ويتم المصادقة عليها من المجلس المحلي في المديرية وإقرارها في لجنة التخطيط في الإقليم وتكون خطتها مستوعبة في إطار خطة هيئة التخطيط في الإقليم.
- يتم انتخاب لجنة رقابة في المجلس المحلي للمديرية تتولى المهام الرقابية.
- يتم إعداد الميزانية السنوية بعد إقرار الخطة من قبل هيئة التخطيط في الإقليم وترفع الموازنة إلى الحكومة المحلية في الإقليم للمصادقة عليها وتحديد المشروعات التي سيتم تنفيذها من إيرادات المديرية والمشروعات التي سيتم تنفيذها من إيرادات الإقليم.
- يتم تعيين مدراء المكاتب في المديرية من قبل الحكومة المحلية بعرض مقترح من رئيس المجلس المحلي في المديرية (المقاطعة).
- كافة الموازنات التشغيلية لفروع الوزارات ومرتبات الموظفين ضمن موازنة الحكومة المحلية أما حصة المديرية من الإيرادات المحددة من المركز فلا يتم إنفاقها إلا على المشروعات التي تم تحديدها وإقرارها في الخطة.

الأمن المحلي في المحافظة (الإقليم) :

- تنشأ في الإقليم أجهزة أمنية محلية من أبناء الإقليم أنفسهم وتحدد صلاحياتها على مستوى الإقليم ونقصد بذلك الشرطة المحلية (الأمن المحلي) والشرطة المختصة : القضائية - حراسة المنشآت - النسائية - وما إلى ذلك.

ويحدد مهامها بقانون بما لا يتعارض مع مهام الأمن العام السيادي وتخضع الأجهزة الأمنية المحلية لتوجيهات رئيس الإقليم ورئيس الحكومة المحلية في الإقليم ويحدد ذلك بقانون ويتم تعيين رؤساء هذه الأجهزة من قبل رئيس الحكومة المحلية ومصادقة رئيس الإقليم بما يحدده القانون.

- ولتجنب التداخل في المهام الأمنية الوطنية والمحلية يتم تحديد الاختصاصات لكل منهما ويتولى تقديم الإقليم وحكومته المحلية (المصغرة) بوضع الميزانيات اللازمة لعمل الأمن المحلي، وكذا الميزانيات الخاصة بالمرتبات والتأمين المادي والصحي لمنتسبي هذا الجهاز الأمني المحلي واعتمادها في الموازنة العامة وفق هياكل إدارية ومالية ووظيفية يحددها القانون الخاص بهذا الجانب ويتم التنسيق مع أجهزة الأمن السيادي في الإقليم للمساعدة في عمليات الإعداد والتدريب والتأهيل من خلال الاستفادة من المؤسسات التعليمية والتدريبية الأمنية القائمة سواء كانت في الإقليم أو المركز لإعداد رجل الأمن المحلي المؤهل والمتدرب تدريباً جيداً ليستطيع الإيفاء وتنفيذ المهام الأمنية المحلية الموكلة إليه.

- ومن المهم جداً تحديد الفصل بين السلطات في الإقليم وكذلك الفصل بين مهام المؤسسات والوزارات السيادية والمؤسسات والسلطات في الأقاليم المحلية بقانون يضمن حقوق وصلاحيات سلطات الإقليم والمركز ويضمن لأبناء الإقليم التوظيف العادل في الوزارات السيادية والحصول على النسب الضرورية المناسبة في المناصب القيادية والتأهيل والتدريب وكذا التمثيل المتساوي لكل إقليم في المؤسسات والسلطات المركزية والتدرج العادل للمناصب والوظيفة العامة فيها.

ثانياً : العمل السياسي والحزبي والحكم المحلي كامل الصلاحيات :

بما أنّ النهج السياسي والتعددي هو أساس نظام الحكم المركزي، فإنّ من الضروري أن تحدد بقانون الضوابط للأحزاب السياسية الوطنية حتى لا تنشأ أحزاب يقتصر عملها أو نشاطها في إقليم محدد ويجب أن يكون هناك فصل واضح بين العمل الحزبي والعمل المؤسسي السيادي والمحلي (الإقليمي) حتى لا يكون هناك خلط بين سياسة الأحزاب وسياسة الحكم المحلي والذي بدوره سيؤثر على نشاط المجالس المحلية ولجانه وهيئاته المتخصصة والحكومة المحلية وهيئة القضاء المحلية (المستقلة).

ويجب الأخذ بعين الاعتبار مبدأ حيادية المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية المحلية والمركزية وتعزيزها وتفعيل الرقابة على تلك المؤسسات وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب وتحريم العمل الحزبي فيها وفقاً للقانون المحدد لها، كما تستلزم الضرورة عدم تسييس الوظيفة العامة سواء كانت في المؤسسات أو الوزارات أو المصالح المركزية والمحلية وعدم تسخيرها للمصالح الحزبية أو السياسية ويحدد ذلك بقانون رادع.

ثالثاً : منظمات المجتمع المدني وعلاقتها بالحكم المحلي في المحافظة (الإقليم) :

- تنشأ منظمات المجتمع المدني كمنظمات وطنية لا يقتصر تواجدها أو إنشاؤها على إقليم محدد والوزارة المعنية في المركز التي تمنح التراخيص للأحزاب السياسية الوطنية وتشرف على ممارسة العمل السياسي لتلك الأحزاب وتحظرها يجب أن يُناط بها أيضاً منح تراخيص عمل منظمات المجتمع المدني الوطنية، القومية.. الخ وهي الجهة المخولة لمنح تراخيص مزاولة العمل السياسي للأحزاب الوطنية والنشاط المجتمعي النقابي ومنظمات المجتمع المدني النقابية والمهنية وفقاً للقانون الخاص بذلك الذي يفصل بين مهام تلك الجهة ووزارة الشؤون الاجتماعية المحلية في الإقليم التي سيصبح من اختصاصها منح التراخيص للجمعيات الخيرية والأهلية والتنموية فقط وعلى هذه المنظمات تقع مسؤولية المشاركة الإيجابية للارتقاء بالحكم وتطويره وتعزيز الوحدة الوطنية لأبناء المجتمع بشكل عام، لأنّها تمثل الوجه الآخر للحكم.

رابعاً : تحديد الجهة الإشرافية على عملية إجراء الانتخابات المحلية :

من أجل إجراء الانتخابات المحلية على مستوى الإقليم والمديريات لابد من إصدار قانون يحدد كيفية إجراء انتخابات في الإقليم والمديرية وجهة الإشراف عليها مع الأخذ بعين الاعتبار إشراك مجلس القضاء المصغر في الإقليم ضمن الجهات الإشرافية على سير الانتخابات المحلية في الإقليم على أن تكون مهام إدارة جهة الإشراف من اختصاص المركز وبمشاركة الإقليم ومجلسها (القضائي المحلي فقط).

□ وكيل محافظة أبين

الأرحبي يدشن مشروع الكتاب للجميع

□ **صنعاء/ذويزن مخشف :**

وقع منتدى أصدقاء الكتاب ومؤسسة الميثاق للطباعة والنشر أمس الأربعاء اتفاقا لتنفيذ مشروع"الكتاب للجميع" الذي تم إطلاقه أيضا أمس بحضور الدكتور عبد العزيز المقالح المستشار الثقافي لرئيس الجمهورية والدكتور محمد أبوبكر المفلحي وزير الثقافة واحمد علي عبدالله صالح رئيس منتدى أصدقاء الكتاب وعدد من الوزراء والمسؤولين والمثقفين.

وفي حفل تدشين المشروع وتوقيع الاتفاقية قال الدكتور عبد الكريم الارحبي نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إن الكتاب رغم الانتشار الواسع للانترنت لاخوف يحضى باهتمام وطلب كبير في معظم البلدان وانه مازال عليه من الانتشار الواسع للحوسبة موضحا إن الصندوق الاجتماعي للتنمية له اهتمام كبير في جانب الكتاب من خلال إنشائه لأربع مكتبات كبيرة في جبلة وذمار والمكلا وصنعاء بالإضافة إلى 50 مكتبة أخرى أنشئت من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار النوادي والمنظمات غير الحكومية تم تجهيزها ورفدها بالعديد من الكتب.

وقال الأرحبي إن المكتبات التي مولها الصندوق الاجتماعي للتنمية تحضى بإقبال واسع وشديد من قبل القراء وان الصندوق الاجتماعي للتنمية لديه الاستعداد لبناء المكتبات وتأثيثها وتزويدها بالكتب اللأزمة إذا وجدت المساحة وأمين المكتبة كما إن الصندوق على استعداد لتمويل طباعة الكتب.

وأشاد رئيس الهيئة العامة للكتاب الأمين العام لمنتدى أصدقاء الكتاب الدكتور فارس السقاف بالجهود الرسمية في نشر الكتاب وتذليل الصعوبات في الحصول عليه وتجويد صناعته وقال إن الهدف من مشروع الكتاب للجميع هو "الإسهام في تنفيذ برنامج فخامة الأخ رئيس الجمهورية فيما يختص بالشأن الثقافي ولاسيما في الشق المتصل بقضايا المفكر عبر الكتاب والقراءة وكذا الإسهام في تلبية حاجة ثقافية لدى القارئ اليمني وخلق حالة تماس معرفي لديه مع قضايا الفكر والإبداع وإشاعة قيم الحرية والعدل والجمال والإيمان بالثوابت الوطنية والخيارات الوسطية والانفتاح على العصر ومستجداته".

كما يهدف المشروع إلى كسر حالة القطيعة أو فتور العلاقة بين كثير من القراء والكتاب الناجمة عن ارتفاع أسعار الكتاب أو ندرته أو عدم نشره، بحسب السقاف.

وتجدر الإشارة إلى أن مشروع الكتاب للجميع مكرس لنشر وإعادة نشر عدد من الكتب ذات القيمة العلمية والثقافية العالية في طبعات شعبية مخفضة ضمن سلسلة(الكتاب للجميع) حيث سيتم التصريح لطباعة 12 كتاباً في العام الواحد وبمعدل 1.2مليون نسخة ويتم توزيعها في بدأية كل شهر على جمهور واسع من القراء والمكتبات المدرسية والجامعية والعامة مجانا للمكتبات العامة وبسعر رمزي للأفراد.

تكليف لجنة باستلام أرضية كلية المجتمع في الضالع

□ **الضالع / مثنى الحضوري :**

كلفت إدارة التعليم الفني والتدريب المهني لجنة برئاسة المدير العام لمكتب التعليم الفني بمحافظة الضالع للنزول للمحافظة باستلام أرضية كلية المجتمع بمركز المحافظة.

وفي تصريح لـ (14 أكتوبر) أدلى به مدير عام المكتب الاستاذ/ سعيد حميدي قال إن الوزارة ممثلة بمعالي وزير التعليم الفني والتدريب المهني قد كلفتنا بالنزول لمحافظة الضالع برفقة لجنة إلى مركز المحافظة لتسليم أرضية الملكية لكلية المجتمع بالإضافة إلى الأرضيات الأخرى للمعاهد الصناعية في بعض المديريات حيث تم استلام أرضية كلية المجتمع بمركز المحافظة وكذا أرضية المعهد المهني والصناعي بمديرية الحشاء وأيضاً أرضية المعهد بمديرية الازارق وكانت تلك الأرضيات مناسبة للمعاهد وحسب المعايير والمواصفات المطلوبة وقد لقيت اللجنة أثناء نزولها للمديريات كل التعاون من قبل المعنيين .

من جانب آخر وعلى صعيد مفصل ناقش اللقاء الموسع، الذي عقد أمس بمحافظة الضالع برئاسة مدير عام مكتب التربية الاستاذ / محسن الحنق وحضور مديري عموم مكاتب التربية بالمديريات ورؤساء الأقسام، الأوضاع التربوية بمكتب التربية بالمحافظة وجملة من القضايا التربوية والتعليمية على مستوى المديريات .

وفي الاجتماع استعرض مدير مكتب التربية بالمحافظة الانجازات التي تحققت على الصعيد التربوي وخاصة بعد تحقيق الوحدة المباركة وتأكيداً بعد أنشاء محافظة الضالع التي كانت تحرم من ابسط المقومات الأساسية بما فيها القطاع التربوي.

على الصعيد نفسه تم في الاجتماع إيجاد الحلول والمعالجات التي تخدم العملية التعليمية وكذا مناقشة أهم الصعوبات التي تواجه الكادر التربوي.

وحث مديري إدارات التربية على بذل الجهود في ترسيخ الثوابت الوطنية في المجال التربوي .

اختتام ورشة مناصرة قضايا المرأة العاملة في قطاع الزراعة

□ **تعز / نعائم خالد :**

اختتمت أمس في الغرفة التجارية بتعز ورشة العمل الخاصة بتدريب المجموعة البؤرية برعاية مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل وبالتعاون مع مشروع بناء القدرات بادارة تنمية المرأة العاملة في إطار برنامج المناصرة لقضايا المرأة العاملة في قطاع الزراعة وأستهدفت (20) متدرباً ومتدربة من المديريات للتوعية الزراعية وهدفت الورشة الى اختبار وإثراء كتيب مناصرة قضايا المرأة العاملة في قطاع الزراعة الذي يتضمن نتائج زيارات العاملات ومناقشة المشاكل والصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في قطاع الزراعة وتصنيفها والخروج بحلول على الصعيد الذاتي والاجتماعي والصعيد السياسي والقيام بجلسات توعية بمهارات العدالة الاجتماعية والإدارة والقيادة والمفاوضة واستخلاص توصيات ومقترحات لصناعة القرار واستمرت الورشة أربعة أيام في اليوم الخامس تم جمع القصص الواقعية في اختتام الورشة .

كما هدفت الى تعريف المرأة على مفهوم العمل الكريم والعدالة الاجتماعية .

وكشف الدورة عن ظهور معوقات وتحديات تتعرض لها النساء في العمل وإبرازها الى حيز الوجود من خلال كتابة قصصهن وعرضها .

افتتاح المعرض العلمي والفني لمدرسة بن هامل بالقطن

□ **القطن/ 14 أكتوبر:**

في إطار الاحتفالات التي تشهدها المدارس في مختلف محافظات الجمهورية بمناسبة اليوم المدرسي ويوم المعلم - الذي يتم فيه تكريم المعلمين النموذجيين - حضر الأخ / عبيد عبدالله الجابري مدير عام مديرية القطن رئيس المجلس المحلي الحفل الذي نظمته مدرسة ابن هامل للتعليم الأساسي في منطقة العقاد يوم أمس وتم فيه تكريم عدد من المعلمين النموذجيين بالمدرسة .

وكان الأخ مدير عام مديرية القطن قد افتتح صباح أمس المعرض العلمي والفني ومعرض الأنشطة والأعمال اليدوية الذي أقامته المدرسة بهذه المناسبة وشارك فيه طلاب مختلف الشعب الدراسية بالمدرسة .

وخلال الحفل التكريمي أشاد الأخ مدير عام القطن بالجهود التي تبذلها إدارة المدرسة والتي تمكنت من أن تجعل مدرسة بن هامل للتعليم الأساسي في مقدمة المدارس النموذجية على مستوى المديرية مقدراً ومثمناً الجهود التي يبذلها المعلمون في هذه المدرسة والتي أكد على استمرار دعم الإدارة المحلية بالمديرية لها ولإدارتها حتى تظل محافظة على المستوى الطيب الذي وصلت إليه وتقدم خلال كلمته بالتهنئة للمعلمين والمكرمين داعياً إياهم إلى بذل المزيد من الجهود في تطوير الأداء التعليمي في المدرسة والإسهام في تطوير العملية التعليمية والتربوية في المديرية عامه..

مدرسة 30 نوفمبر بالشيخ عثمان تكرم اليتيم

□ **عدن/عارف الضرغام:**

احتفلت مدرسة 30 نوفمبر للتعليم الأساسي في مديرية الشيخ عثمان يوم أمس الأربعاء بيوم اليتيم الذي تقيمه المدرسة كل عام بحضور الأخت/ كريمة مرشد مديرة التربية والتعليم بمديرية الشيخ عثمان والأخ/ محمد علي الفرحي مدير المدرسة وميرفت الدلالي وكيل المدرسة وسلال عضو المجلس المحلي بالمديرية وعدد من المسؤولين في إدارة التربية والمدرسين والمدرسات..

وقد تم في الحفل تكريم الطلاب اليتامى في المدرسة الذين بلغ عددهم (18) يتيماً بمنحهم حقائب مدرسية وهدايا مقدمة من بعض التجار والجمعيات الخيرية المهتمة بأمر اليتيم.

وخلال الحفل ألقيت عدد من الكلمات التي تتحدث عن هذه المناسبة، كما ألقى عدد من الطلاب أنشودة تحض على الاهتمام باليتيم، كما ألقيت قصيدة شعرية بهذه المناسبة.

وفي وقت سابق حضرت الأستاذة/ كريمة مرشد مديرة التربية والتعليم الانتخابات التي شهدتها مدرسة 30 نوفمبر لاختيار أعضاء لمجلس الآباء والأمهات من الأخوات والإخوة:

صائب سلام وعارف الضرغام وأحمد محمد قائد ود.عصام مصطفى ود.سمير عبدالرحمن وجمال مهدي منصور وأم أثير ضياء الدين وسالم عمر وناصر مسعد ونجيب علي ثابت وصالح عبدالله صالح وأم نبيل عمار وأم تامر سلال وآسيا مسعد.

صحفيو وموظفو مكتب الاعلام ووكالة سبأ بعدن يطلعون على مخطط الاسقاط الفردي لأرضية جمعيتهم السكنية

□ **عدن/نصر باغريب:**

قام أعضاء الجمعية السكنية لصحفيي وموظفي مكتب وزارة الإعلام وفرع وكالة الأنباء اليمنية/ سبأ/ بمعية الهيئة القيادية للجمعية صباح أمس الأربعاء بزيارة ميدانية لموقع أرضية الجمعية بمنطقة العريش بمديرية خور مكسر م/ عدن.

وعاين الأعضاء مخطط الإسقاط الفردي للبقع البالغ عددها 225 بقعة، وذلك بعد ان قامت لجنة المتابعة التابعة للجمعية السكنية بإنزال المهندسين للموقع وانجاز عملية تجديد المعالم ووضع العلامات الجديدة للإسقاط الفردي للبقع لكل عضو في إطار المساحة المخصصة لأعضاء الجمعية.

وفي تصريح لـ «14 أكتوبر» أوضح الأخ/عبدالكريم سيف المسئول المالي بالجمعية وعضو لجنة المتابعة ان اللجنة ستقوم خلال الأيام القليلة القادمة بمتابعة الجهات الأمنية والنيابة العامة بالمحافظة من أجل استعادة الاراضي التي صرفت بطريقة غير قانونية من قبل القيادة السابقة للجمعية من خلال صرف بقع لأسماء وهمية أو من خارج المنتسبين لمكتب وزارة الإعلام أو وكالة الأنباء اليمنية / سبأ/ مما أدى إلى حرمان عدد كبير من الإعلاميين القدماء من الحصول على الأراضي المستحقة لهم..،مقترحا ان يتم إعطاء البقع التي صرفت بطرق غير شرعية لمنتسبي مكتب الإعلام ووكالة سبأ بمحافظة عدن.

وأشار في سياق تصريحه إلى ان اللجنة ستقوم خلال الفترة القريبة القادمة باستخراج شهادات الإسقاط للبقع من مكتب وزارة الإنشاءات بعدن.

وطالب الجهات الأمنية المختصة بمساعدة اللجنة على استعادة الوثائق والمستندات والسجلات الرسمية الاصلية والمبالغ المالية التي مازالت بحوزة الهيئة القيادية السابقة للجمعية السكنية.

يشار إلى ان الجمعية السكنية لصحفيي وموظفي مكتب وزارة الاعلام ووكالة أنباء سبأ تأسست عام 1992م، ونتيجة لعدم حدوث أي تقدم بانجاح مشاريع توفير الخدمات التحتية أو البناء اضطر عدد من أعضاءها إلى بيع بقعهم بأثمان بخسة، في الوقت الذي حذر فيه الأخ/ عصام وادي مدير عام الجمعيات بمكتب وزارة الشئون الاجتماعية من بطلان هذا البيع وعدم شرعيته، مما دفع بعدد من الصحفيين إلى إقتراح إعادة الأراضي لأصحابها المستحقين من أعضاء الجمعية السكنية وإعادة المبالغ المالية للشارين على ان تتكفل مؤسساتهم بتقديم ضمانات استعادة هذه المبالغ من خلال قسط شهري يستقطع من مرتباتهم.